أن القرار يتحدث بشكل عام عن ضمانات والتزامات متبادلة بين الدول العربيـــة واسرائيل يترتب عليها منح اسرائيل تعهدات تشمل الاعتراف بسيادتها وبضمان حقها في العيش ضمن حدود آمنه وغير مهددة . ولا يحدد القرار الخطوط التي يجب ان يتم الانسحاب على اساسها ويترك تحديد هذه الخطوط الى سير المفاوضات بين الاطراف باشراف ووساطة الامم المتحدة .

لقد مرت المنطقة بعد اصدار القرار بعدة تطورات عسكرية وسياسية كـــان من أبرزها ظهور الثورة الفلسطينيه المسلحه كقوه جديدة لا يقل وزنها عن وزن أي دوله طرف في النزاع ، وفي اكتوبر ١٩٧٣ جرت مبادره عسكريه (مصريه ـــ سورية) لتغيير ميزان القوى العسكري لمصلحة الدول العربيه ولكن المحاولة تجمدت دوليا باصدار قرار مجلس الامن رقم ٣٣٨ بتاريخ ٢٢ اكتوبر ١٩٧٣ الذي دعا الى « وقف اطـــلاق النار وانهاء كل نشاط عسكري فورا ... والبدء مباشرة بتنفيذ قرار مجلس الامن رقم ٢٤٢ بجميع فقراته ... ووجوب البدء في مفاوضات فورية تحت رعاية مناسبة بغية تحقيق سلام دائم وعادل في الشرق الاوسط »(٢).

فالقرار ٣٣٨ اذا هو تكرار للقرار ٢٤٢ ولا يحتوي على أية عناصر جديدة غـــير « التنفيذ المباشر » و« المفاوضات الفورية » ، وكما ان القرار ٢٤٢ لم يأخذ بعـــين الاعتبار التطـــورات التي رافقت القضيـــة الفلســـطينية منذ ١٩٤٧ (مشـــروع التقسيم) فان القرار ٣٣٨ لم يأخذ بعـــين الاعتبار التطورات التي حدثت منذ يونيـــو ١٩٦٧ . فالمعروف ان القرار ٢٤٢ يتطلب انهاء حالة الحرب على أساس ميزان القوى العسكرية بين الطرفين كما كان عليه بعد حرب يونيو ١٩٦٧ وهو ميزان لا تمثـــل القضية الفلسطينية بموجبه اكثر من « مشكلة لاجئين يتوجب ايجاد تسوية عادلة لها » كما جاء في الفقرة ب من المادة ٢ من القرار . من هنا يبدو ان انهاء حالة الحرب بين الدول العربية واسرائيل على أساس القرار ٢٤٢ ومهما توسعت الأطراف في تفسير مواده ، سوف يؤدي دوليا الى اخراج قضية فلسطين من نطاق العلاقات العربية ـــ الدولية كما جرى اخراجها من جدول أعمال الامم المتحدة عام ١٩٥٠(٣). فانهـــاء حالة الحرب يفترض توصل الاطراف الى اتفاق حول حل اسباب النزاع سواء كانت هذه الاسباب ذات صفة سياسية او اقتصادية او اقليمية ، كما يفترض ان هـــذه الاسباب قد زالت قانونيا وسقطت عنها صفة الشرعية ، وهذا ما سنحاول اثباته في مجرى البحث بعد ان تتوضح امامنا الاثار القانونية والسياسية لانهاء حالة الحرب بشكل عام اولا وبشكل خاص على القضية الفلسطينية بعد ذلك .

المعنى العام لانهاء حالة الحرب

انهاء حالة الحرب بمفهوم القانون الدولي هو التمهيد القانوني لاحلال حالة السلم بين طرفين متنازعين ، ويتطلب ذلك الكف نهائيا عن العمليات العسكرية والامتناع عن اتخاذ الاجراءات الاستثنائية التي كانت تعتبر شرعية بموجب قانون الحرب . ومن هـــذه الاجراءات على سبيل المثال من الناحية العسكرية استعمال القوة كالتسلح ومرابطة القوات على الحدود ودعم القوات غير النظامية وقوات المقاومة المسلحة والسماح لها بالعمل داخل الاراضي التي يسيطر عليها العدو وتأمين الحماية لها*، ومن الناحية السياسية اللجوء الى المقاطعة الاقتصادية والحصار وعدم السماح لوسائل مواصلات

---

* هذه ناحية لم يتطرق اليها القانون الدولي الكلاسيكي اذ أنها لم تبرز الا في الحروب الحديثة وبالذات منذ الحرب العالمية الثانية ثم أصبحت ظاهرة عسكرية في جميع حروب التحرر الوطني من الاستعمار .